مسؤول في «الستاغ» لـ «الصحافة الاقتصادية»

تسعيرة الكهرباء لم ترتفع والفواتير «المنتفخة» سببها «المتخلّد بالذمّة»!

* اعـــوان للـشـركـة تـعـرضـوا لـلـضـرب والـتـهـجـم مـن بـعـض الحـرفـاء اثـنـاء تـوزيـعـهـم لـلـفـواتـيـر

* اسـتـهـلاك مـفـرط لـلـكـهـربـاء خـلال الـظـروف الاسـتـثـنـائـيـة الـتـي مـرّت بـهـا الـبـلاد

الصحافة الاقتصادية:

نفى السيد فيصل القروي رئيس دائرة التصرف في شؤون الحرفاء بالشركة التونسية للكهرباء والغاز وجود اي زيادة في تسعيرة إستهلاك الكهرباء وأرجع انتفاخ فواتير شهر مارس لعدم استخلاص الحريف للفاتورة السابقة أي ما يعرف في بـ« متخلدّ بالذمّة» ويذكر أنه لوحظت في الفترة الاخيرة بعض التذمّرات مما اعتبره عديد حرفاء «الستاغ» انتفاخ فاتورة استهلاك الكهرباء وارتفاع ملحوظ في المبالغ التي تضمنتها وهو ما دفع الكثير منهم إلى التساؤل حول ما إذا كان ذلك من نتائج الثورة أو مارافقها من أحداث قد ساهمت في ارتفاعها...!

ويذهب البعض الآخر من الحرفاء الى اعتبار ان الثورة ستساهم في وضع حد لغلاء أسعار الكهرباء التي تثقل كاهل الحريف حسب رأيهم في حين يذهب شق ثالث إلى حد التلميح إلى ضرورة المطالبة بمراجعة هذه الفواتير بل ومراجعة التسعيرة المعتمدة.

«الصحافة الاقتصادية» إلتقت بالسيد فيصل القروي رئيس دائرة التصرف في شؤون الحرفاء بالشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث أوضح أن الشركة قررت أثناء الثورة توقيف اصدار الفواتير مراعاة للوضع الاستثنائي الذي نعيشه في فترة ما بعد الثورة وأعلمت الشركة ادارة الاعلامية بوقف اصدار الفواتير لمدة أسبوعين وذلك إلى غاية يوم 25 جانفي ويوم 26 جانفي وقع اعادة طبع الفواتير وتوزيعها على الأعوان لتسليمها للحرفاء لكن ما راع الشركة الا وأن بعض أعوانها قد تعرضوا للعنف والضرب في بعض المواقع في حين استلم بعض الحرفاء في اماكن أخرى فواتيرهم دون احتجاج وبذلك وطبيعيا فإن فاتورة شهر مارس هي فاتورة مضعفة حيث تضمنت استهلاك الشهرين الماضيين لكل من لم يستخلص الفاتورة السابقة.

هذا وأكد المتحدث نفسه أن الشركة تقوم بطبع 85 فاتورة كل يوم لمدة شهرين لتتحصل بذلك على 3 ملايين و100 ألف فاتورة موجهة لجميع حرفائها.

إزدياد الاستهلاك

واعتبر أيضا أن من اسباب غلاء الفاتورة الأحداث الاستثنائية التي عاشتها البلاد خاصة في الفترة الاولى المرتبطة بحظر التجول و الا ستهلا ك المفرط للكهرباء ولساعات مطولة وذلك تحسبا لوقوع أي طارئ ولحرص المواطن على جعل الانارة متواصلة إلى حدود الساعات الاولى من الصباح وهذا يؤدى إلى استهلاك متزايد للكهرباء.

وأفاد أيضا أنه رغم كل الظروف فإن هناك حرفاء حريصون على استخلاص فواتيرهم حيث اتصلوا بالشركة التونسية للكهرباء للاستفسار عن سبب عدم تسلمهم للفواتير وقاموا باستخلاصها على عين المكان هذا واستدل السيد فيصل القروي بما يفيد أن الشركة قد استمعت الى تشكيات حرفائها من غلاء الفواتير وفسر حالتهم حالة بحالة ليبين أن هناك من بينهم من لم يراع التسهيلات المقدمة له في الدفع ولم يستخلص بعض الفواتير المتخلدة بذمته وهناك من لديه تقارب في الاستهلاك على مدى كامل السنة لتبين أن نمط استهلاكه لم يتغير ولا وجود لاي شيء يدل على غلاء فاتورته في حين أن هناك من يقوم باستخلاص الفاتورة التي يوجد بها مبلغ زهيد ولا يقوم بآستخلاص الفاتورة

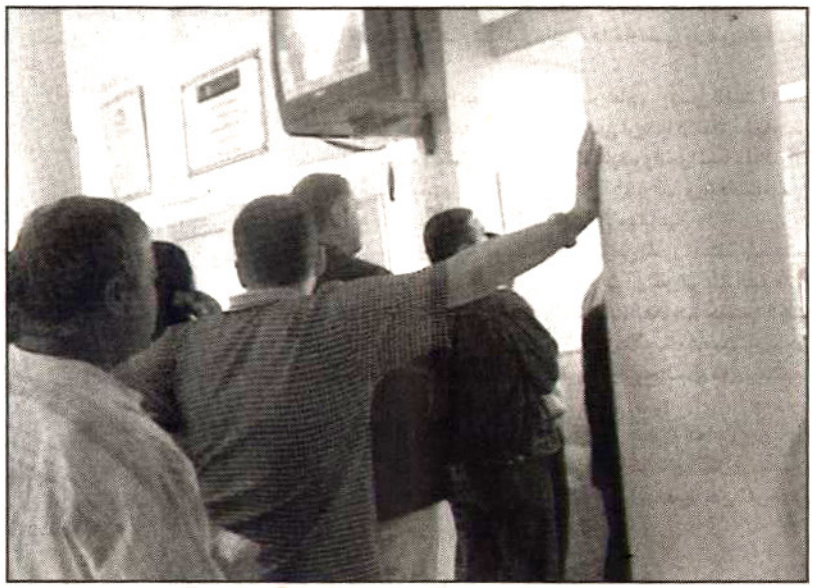

تراجع كبير في استخلاص فواتير الكهرباء والغاز

المرتفعة وفي هذه الحالة ستقوم الشركة بالتثبت في كيفية حصوله على فاتورة منخفضة في حين أن الاستهلاك السنوي له مرتفع.

مفهوم خاطئ

ومن جهة ثانية أوضح رئيس دائرة التصرف في شؤون الحرفاء أن مفهوما خاطئا متداولا لدى العديد في ما يخص الفواتير التقديرية ليبين أن الشركة تضع الكهرباء وتوفره للمواطن وتنفق عليه ثم تنتظر استخلاص الحرفاء لفواتيرهم والذين تختلف نوعيتهم ممن يستخلص فواتيره في الموعد وممن ينتظر آخر الآجال وممن يجعل الشركة تقوم بتنبيهه علاوة على فئة يتم الاتصال بها على عين المكان لاستخلاص الفواتير والاضطرار إلى اعطائها مهلة لمدة يوم أو يومين لان هذه الحالة الأخيرة قد تجاوزت الآجال المحددة لكن تحرص الشركة التونسية للكهرباء والغاز دائما على عدم قطع الكهرباء لان ذلك ليس من أهدافها بل تحرص على توفير أسباب الراحة للمواطن ومراعاة ظروفه المادية دائما وتبقى الثقة في تفهّم المواطن واستخلاصه لفواتيره من الضروريات.

لا زيادة في السعر

هذا ويؤكد أنه لا وجود لأي غلاء في سعر الكغ الواحد من الكهرباء وأنه لم يقع أي تغيير في التسعيرة وأن آخر تغيير وقع في شهر جوان 2010 ويعتبر أنه مقارنة مع عدد من الدول الاخرى عربية أو أجنبية فإن تسعيرة الكلغ للكهرباء في تونس تعتبر منخفضة وفي متناول الجميع.

وأبرز أيضا أنه ورغم أن مصاريف الشركة تتجاوز دائما مداخيلها الا أنه لا وجود لنية الزيادة في تسعيرة الكهرباء لان الدولة تعهدت بدعم الشركة لكي تواصل عملها في أفضل الظروف من أجل تأمين الكهرباء لحرفائها وعن مدى تمكن الشركة من استخلاص فواتيرها يقول السيد فيصل القروي أن عدم خلاص العديد من الحرفاء للفواتير خلف نقصا في مداخيل الشركة لكن يشهد الوقت الراهن بداية استعداد عديد الحرفاء لاستخلاص فواتيرهم مما سيمكن الشركة من تغطية النقص الحاصل.

ويعود السيد فيصل القروي للحرص على مزيد التأكيد على أن يتفهم المواطن أن الفاتورة التقديرية تساهم في تخفيف العبء عن كل من الشركة والحريف فمن جهة دأبت الشركة قبل 1986 على التنقل 6 مرات لرفع العداد و6 مرات لتقديم الفاتورة أي التنقل 12 مرة في السنة لكل حريف وذلك تترتب عنه مصاريف مثقلة لكاهل الشركة وبداية من 2 ماي 1986 بدأ العمل بالفاتورة التقديرية التي مكنت من التنقل 3 مرات لرفع العداد و6 مرات لتوزيع الفاتورة أي التنقل 9 مرات سنويا لكل حريف وذلك يساهم في التخفيض من جملة المصاريف التي تتعهد الشركة بتحملها مع كل عملية تنقل لذلك تساهم الفاتورة التقديرية في تقليص نفقات الشركة وأيضا نفقات الحريف.

سميحة الهلالي

الصحافة 23 أفريل 2011

صفحة عدد 6